التبليغ قد حصل من موسى عليه السلام وأجيب عنه بانهم
وان لم يكونوا مبلغين بالنسبة الى القوم الذين بلغهم
موسى عليه السلام هم مبلغون بالنسبة الى غيرهم وحاصله
ان تبليغ الثاني ليس بالنسبة الى من بلغ اليهم الاول بل
بالنسبة الى غيرهم فقوله في التعريف لتبليغ الاحكام اي ولو
بالنسبة الى قوم آخرين وذهب بعضهم الى ان الرسول
اعم من النبي عموما مطلقا وفسره بانه انسان او ملك
منعوت بخلاف النبي فانه مختص بالانسان وذهبا هل السنة
واجماعة الى ان النبي اعم من الرسول عموما مطلقا ويؤيده
قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي لان
العطف يدل على المغايرة والمغايرة اما بكون الرسول مباينا
للنبي او مساويا له او اخص منه او اعم لا جائز ان يكون
مباينا لتحققهما في بعض المواد كما قال الله تعالى في حق كل
من موسى واسماعيل عليهما السلام وكان رسولا نبيا ولا
ان يكون مساويا او اعم لان نفي احد المساويين وكذا
الاعم يستلزم نفي المساوي الاخر والاخص فلم يبق الى ذكر
النبي بعده فتعين ان يكون اخص وبحث فيه بانه يجوز ان
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ولم يلزم بطلان هذا
الاحتمال مما سبق وحينئذ يكون في الاية دلالة على المدعى
وانما يكون النبي اعم من الرسول عموما مطلقا على انه لو سلم
بطلان هذا الاحتمال يقال يجوز ان يكون الرسول اعم من النبي
عموما مطلقا ويكون ذكر النبي بعد الرسول في الاية المذكورة
للاهتمام بشفيه الم ترى ان تحقق الخاص كالرسول مستلزم
لتحقق العام كالنبي ومع ذلك قد انكر العام بعد الخاص
اهتماما به كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب موسى انه كان مخلصا

وكان

Copyright King Saud University

وكان رسولا نبيا واذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادق
الوعد وكان رسولا نبيا وحينئذ لا يكون في الاية دلالة على المدعى
المذكور ولذا جعلت الاية المذكورة مؤيدة للمدعى المذكور
ولم تجعل دليلا له لان الدليل متى طرقه الاحتمال سقط به
الاستدلال بخلاف المؤيد فان طروق الاحتمال له لا يسقط
تاييده لان تاييده يكون ولو بالنظر لبعض الاحتمالات وكذلك
يؤيد المدعى المذكور زيادة عدد الانبياء على عدد الرسل
الدال عليها ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن عدد الانبياء فقال مائة واربعة وعشرون الفا فقيل
فكم الرسل منهم قال ثلاث مائة وثلاثة عشر ثم ان
القائلين بان النبي اعم من الرسول عموما مطلقا اختلفوا
فقال بعضهم ان الرسول انسان اوحي اليه بشرع وامر
بتبليغه كان لكتاب او لا كان لشرع جديد او لا والنبي انسان
اوحي اليه بشرع سواء امر بتبليغه فيكون رسولا ايضا او لم
يؤمر فيكون نبيا فقط وهذا هو المشهور وقال بعضهم ان الرسول
يشترط فيه زيادة على تبليغ الاحكام ان يكون له كتاب منزل
عليه بخلاف النبي فانه لا يشترط فيه ذلك وانما امر ان
يدعو الى شريعة من قبله والى هذا القول اشار السنوسي بقوله
وقد يشترط فيه الكتاب واعترض هذا القول بانه يخالف
ما ورد في الحديث من زيادة عدد الرسل على عدد الكتب فان
عدد الرسل كما سبق في الحديث ثلاث مائة وثلاثة عشر وعدد
الكتب مائة واربعة لما روي عن ابي ذر رضي الله عنه انه سال
رسول الله صلى الله عليه وسلم كم انزل الله من كتاب فقال
مائة واربعة كتب منها على آدم عشر صحف وعلى شيث خمسون
صحيفة وعلى اخنوخ وهو ادريس ثلاثون صحيفة وعلى ابراهيم